تقرير نشاط المعهد العربي لحقوق الإنسان

لسنة 2019

الفهرس

المعهد العربي لحقوق الإنسان في كلمات:

المعهد العربي لحقوق الإنسان هو منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تعمل على تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية وجعلها ممارسة يومية تضمن الكرامة للجميع دون تمييز.

يهدف المعهد إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والمبادئ والمعايير المتعلقة بها، بالإضافة إلى بناء المعرفة واقتراح السياسات وتطوير التشريعات والمؤسسات، ويسعى أيضا إلى تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والحكومية في مجال حقوق الإنسان. يعتمد المعهد على رؤية تقوم على مبادئ شمولية الحقوق وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة ومبادئ المشاركة والمساواة والإدماج والالتزام باحترام الاختلاف والتنوع.

ولتحقيق رؤيته وأهدافه العامة، يعتمد المعهد في تنفيذ برامجه منذ التسعينات على خطط استراتيجية رباعية بهدف تحليل الواقع القانوني والاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية وخارجها واستباقه، ورصد مختلف التحديات والفرص من أجل وضع برامج وتدخلات قادرة على تطوير واقع حقوق الإنسان في المنطقة العربية وعلى إرساء ثقافة حقوق الإنسان والمساهمة في تطويرها بما يساهم في تحقيق التغيير وضمان الكرامة الإنسانية.

الملخّص التنفيذي

واصل المعهد خلال سنة 2019 جهوده لتحقيق الأهداف والنتائج المحددة في إطاره الاستراتيجي وبرامجه كما تابع المعهد في نفس الوقت تطوير قدراته لتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2017-2021.

وكانت سنة 2019 سنة مميزة مثلت محطة رمزية هامة في تاريخ المعهد لكونها سنة الاحتفال بثلاثينية المعهد. وعليه كنّا حريصين على الاستفادة من هذه المناسبة للتعريف بما أنجزه المعهد منذ إنشائه. وكان الاحتفال بالثلاثينية حاضرا في كلّ البرامج والفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية التي نظمها المعهد خلال سنة 2019 أو شارك فيها. ويستعدّ المعهد منذ أشهر لتنظيم معرض وثائقي مفتوح للجمهور سيقام خلال شهر ديسمبر 2019 على مدى أربع أيام بدار الأخبار في قلب العاصمة التونسية يستعرض من خلال الصور والوثائق والفيديوهات والمجسدات، المحطات الكبرى التي مرّ بها المعهد وأهمّ إنجازاته في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وما قدّمه على مدى ثلاثين سنة خدمة لحركة حقوق الإنسان العربية والدولية.

كما واصل المعهد خلال سنة 2019 عمله من أجل تدبير التمويل وتطوير قدراته على التمويل الذاتي لضمان استدامة برامجه. وطوّر المعهد من أجل ذلك أدوات للتعريف ببرامج المعهد و"دار السيدة" من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة وتطوير أدوات التواصل السمعية والبصرية والمكتوبة التي تتوجه للشركاء والمانحين وأصحاب المصلحة.

إضافة لذلك تقدّم المعهد خلال سنة 2019 بأشواط كبيرة في إنجاز برنامجه لإنشاء ستوديو "إذاعة السيدة" في مقره "دار السيدة" لتكون بمثابة أول إذاعة متخصصة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

ومن ناحية أخرى واصل المعهد العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطوير منهجيات وأدوات في مجال التوعية بحقوق الإنسان والتربية على المواطنة. ولتحقيق هذا الهدف أطلق المعهد مع شركائه الوطنيين والإقليميين والدوليين العديد من برامج التدريب الحضوري والتدريب عن بعد وبرامج المرافقة والتمكين. كما وضع أدوات تعليمية موجهة إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في مجالات متنوعة منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمواطنة وتعليم حقوق الإنسان ومهارات الحياة والحقوق الجنسية والإنجابية واللاجئين والمهاجرين.. وذلك من أجل تمكين مجموعات من قادة جدد ومدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية قادرين على معالجة هذه القضايا وتحقيق التغيير في مجتمعاتهم والتأثير

في السياسات.

بالإضافة إلى ذلك سعى المعهد إلى إطلاق مبادرات أو المشاركة فيها تفتح مجالات للتفكير والحوار وتبادل الخبرات وإنتاج المعرفة وتعزيز سبل المناصرة للمساهمة في الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والتعليمية القائمة على حقوق الإنسان والتأثير في السياسات. ومن بين مساهمات المعهد القيام بعدد من حملات المناصرة واقترح مشاريع القوانين وتقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الحكومية في قضايا مثل اللجوء والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الجنسية والإنجابية والمهارات الحياتية وإلغاء عقوبة الإعدام ومدونة التعامل الأخلاقي في المجال السياسي وعهد دولة القانون. كما واصل المعهد التزامه وجهوده ليكون عضوا فعالا ومنتجا في لجنة قيادة إصلاح المنظومة التعليمية في تونس وهو ما أتاح الفرصة للمعهد ليكون شريكا استراتيجيا لليونيسيف في المنطقة العربية لمرافقة مبادرات إصلاح التعليم من خلال تنفيذ المهارات الحياتية والتربية على المواطنة في المستويات الرسمية وغير الرسمية بدءا بليبيا. كما مكنت مختلف مبادرات المعهد في مجال التربية والتعليم من أن يتمّ اختيار رئيس المعهد بصفته الشخصية عضوا في اللجنة الدولية رفيعة المستوى التي بادرت بإنشائها منظمة اليونسكو حول "مستقبل التعليم".

وأخيرا واصل المعهد حرصه على تقديم الإضافة النوعية في كامل تدخلاته ومبادراته من ناحية المضامين والمنهجيات والتنوع وبناء النماذج وإتاحة فرص الحوار والتبادل والتوثيق واستعمال التكنولوجيا في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وطنيا وإقليميا ودوليا وتقريبها إلى الفئات الأكثر هشاشة وتهميشا.

ماذا نعمل وكيف ومع من؟

المواضيع التي تغطيها البرامج
التعليم والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة ومهارات الحياة
الحقوق الجنسية والحقوق الانجابية
حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء
حقوق النساء
حقوق الأطفال والشباب
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
حقوق الفئات الهشة والمهمشة
الحقوق المدنية والمشاركة السياسية
الحق في الحياة ومناهضة عقوبة الإعدام
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
العدالة الاجتماعية والحق في التمتع بالثروات الطبيعية
الوقاية من العنف والتطرف العنيف وخطاب الكراهية

إنتاج المعرفة في مجال حقوق الإنسان والتربية عليها
تطوير السياسات التعليمية والتربوية الرسمية وغير الرسمية
الأبعاد المندمجة للبرامج
التأثير في السياسات وتطوير المؤسسات والتشريعات من أجل تعزيز حقوق الإنسان
دعم القدرات وبناء القيادات الجديدة في مجال حقوق الإنسان

مقارباتنا وأدوات عملنا
• التفكير بشكل كوني دامج وتشاركي
• كشف القدرات وتعزيزها
هندسة البرامج تراعي أصحاب الحقوق - استكشاف المعرفة وإنتاجها – السعي لتحقيق التغيير القائم على مقاربة حقوق الإنسان- التقييم وقياس الأثر
التدريب العام والمتخصص وتدريب المدربين (تدريب عن بعد – مباشر)- المرافقة وبناء القيادات المجتمعية – المتابعة الميدانية
التشبيك وبناء التحالفات – تبادل التجارب والممارسات الجيدة – إقامة الشراكات الفاعلة والمتنوعة
حملات التوعية – أنشطة المدافعة والمناصرة - اقتراح المبادرات والقوانين
• تحفيز الذكاء الجماعي وديناميكية المبادرة
• دعم التغيرات المجتمعية

المحطات الهامة في نشاط المعهد خلال سنة 2019 حسب مجالات التدخل

1 إنتاج المعرفة في مجال حقوق الإنسان والتربية عليها:

مخبر التربية والتعليم:

منذ منتصف التسعينات إلى اليوم راكم المعهد خبرة في مجال إدراج قيم حقوق الإنسان ومبادئها في المنظومات التربوية الرسمية وغير الرسمية وفي تقديم الدعم الفني للدول العربية من أجل دعم القدرات وبناء القيادات وإنتاج المعرفة وتطوير الأدوات والمنهجيات في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة إضافة إلى المساهمة في تطوير السياسات التعليمية والمشاركة في إصلاح النظم التربوية.
وقد تمكّن المعهد كذلك بفضل هذه التجارب من تطوير شبكة ومتنوعة من الكفاءات العربية في مجالات التدريب والبحث وبيداغوجيات التعليم والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة ومهارات الحياة والتربية الجنسية وأدوات التقييم وقياس الأثر.
وعلى هذا الأساس وانسجاما مع رؤيته وأهدافه المحددة في خطته الاستراتيجية 2017-2021، شرع المعهد خلال فترة التقرير في تركيز مخبر إقليمي متخصص في التربية والتعليم باعتماد مقاربة قائمة على حقوق الإنسان يمأسس تجارب المعهد ومبادراته وإنجازاته السابقة والحالية في ميدان التربية والتعليم لينتج المعرفة ويطور أدواتها ويدعم القدرات ويبني القيادات حولها ويوثقها ويتيحها لمستحقيها ولمستعمليها من أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة.

وقد بدأ المعهد في إطار مركز موارده في تحديد متطلبات هذا المخبر من تجميع وتوثيق لتجاربه ومبادراته كما قام بدعم قدرات العشرات من الخبراء والمربين والمدربين والباحثين من شبكاته المتنوعة ليختصوا في القضايا والمواضيع التي يعمل عليها المعهد في مجال تطوير السياسات التعليمية باعتماد مقاربة حقوقية ضمن برامج ومشاريع ممولة تصب جميعها في ذلك الاتجاه.

2 تطوير المعارف والأدوات والسياسات التعليمية والتربوية الرسمية وغير الرسمية

1.2 التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ومسار إصلاح المنظومة التربوية:

استمرّ المعهد العربي لحقوق الإنسان خلال المدة التي يغطيها التقرير بالشراكة مع مجموعة العمل حول

التربية على المواطنة وحقوق الإنسان التي تضمّ المعهد ووزارة التربية التونسية وستّ منظمات ووكالات أممية، في دعم مسار إصلاح المنظومة التربوية في تونس وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية لوزارة التربية ولأعضاء شبكة عهد المتواجدين في اللجان الفنية للإصلاح الخمسة عشر من خلال دعم القدرات وإتاحة تبادل التجارب وإنتاج الموارد والأدوات المعرفية.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- تطوير أدوات تدريبية ووثائق مرجعية ومنهجيات عمل تساعد الوزارة والمربين على إدماج وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة في الفضاء المدرسي منها:

* إعداد "دليل تدريب المدربين لميسري نوادي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة" وتجريب استعماله من قبل ميسري النوادي خلال دورة تدريبية نظمها المعهد للغرض.

* تطوير وثيقة استراتيجية وأدوات مساعدة لمأسسة التعامل وتسهيله بين وزارة التربية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان والتربية على المواطنة في الفضاء المدرسي.

- عقد زيارات ميدانية لنوادي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة الواحدة والعشرين التي تم تأسيسها منذ سنة 2012 والخروج بوثيقة تلخّص تقييم أدائها وتحدّد احتياجاتها والتحديات التي تعترضها بما يساعد على تحديد أولويات تدخل المعهد ومجموعة العمل في وضع برامج المرافقة الفنية والمعرفية للنوادي في المرحلة القادمة.

- إنتاج مواد تربوية وتعريفية سمعية بصرية تعرّف بمضمون نوادي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة وقيمها وبالمقاربة الحقوقية التي تعتمدها.

2.2 مهارات الحياة والتربية على المواطنة في التعليم الرسمي وغير الرسمي:

شارك المعهد منذ سنة 2015 ممثلا في رئيسه وبدعوة من المكتب الإقليمي لليونيسيف، في فريق عمل مكوّن من خبراء من أجل وضع إطار مفاهيمي وبرنامج عمل يهدف إلى إدراج "مهارات الحياة" والتربية على المواطنة كإحدى المكونات الأساسية للمناهج التربوية ولإصلاح المنظومات التربوية إضافة إلى تصور برنامج تكويني في المجال للكوادر التربوية المعنية في وزارات التربية والتعليم العربية. وكان المعهد من شركاء المكتب الإقليمي لليونيسيف في عمان لإطلاق هذه المبادرة وفي إعداد التقرير حول "الإطار المرجعي والبرامجي للمهارات الحياتية والتربية على المواطنة".

ومن نتائج مشاركة المعهد في هذا المسار تمتعه بشراكة متميزة مع المكتب الإقليمي لليونيسيف بتوقيع "عقد طويل المدى من أجل تقديم الدعم الفني للدول العربية في مجال إدراج المهارات الحياتية والمواطنة في التعليم الرسمي غير الرسمي". وفي نهاية سنة 2018 تمّ اختيار المعهد من قبل مكتب اليونيسيف في ليبيا لتنفيذ برنامج يهدف إلى تعزيز المهارات الحياتية وقيم المواطنة لدى الأطفال الليبيين والأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين في برامج وأنشطة التعليم الرسمي وغير الرسمي من خلال برنامج متكامل لدعم القدرات وإنتاج الأدلة وإنشاء نوادي المهارات الحياتية والمواطنة في لبيبا.
علما بأن البرنامج يغطي 13 بلدية تمثل شرق ليبيا وغربها وجنوبها لضمان شمولية التجربة لمختلف مناطق البلاد.
المناطق المستهدفة هي (زنتان، زوارة، البيضاء سبها، مصراطة، الزاوية، سبراطة، جنزور، أبوسليم، بنغازي ومرزق).
المستفيدون المباشرون: مدربون ليبيون من كوادر وزارة التربية في ليبيا ومدرسون ومفتشون/متفقدون في التربية ونشطاء منظمات المجتمع المدني العاملين مع فئات اللاجئين والنازحين والمهاجرين.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- تعزيز تشبيك المعهد مع العديد من قطاعات المجتمع الليبي الرسمية وغير الرسمية من خلال عقد شراكات وتسهيل العمل الميداني وتحديد أولويات المجتمع الليبي والتعرف على تحدياته من أجل حسن تنفيذ البرنامج. كان ذلك من خلال عقد ندوة لإطلاق البرنامج حضرها أكثر من 40 مشاركا ومشاركة من وزارة التربية وسلك التعليم في ليبيا وقادة المجتمع المدني الليبي.

- تصميم دليل لتيسير نوادي المهارات الحياتية والمواطنة في القطاع الرسمي باللغة العربية ودليل لتيسير نوادي المهارات الحياتية في القطاع غير الرسمي بثلاث لغات (العربية والفرنسية والانجليزية) وذلك من قبل مجموعة من خبراء وخبيرات المعهد المختصين في المجال.

- تكوين 150 مشاركا ومشاركة من المدرسين والمفتّشين وأعضاء في منظمات المجتمع المدني في ليبيا 64% من الذكور و36% من الإناث أصبحوا قادرين على تيسير نوادي المهارات الحياتية في المجال الرسمي وغير الرسمي باستعمال الأدلة التي تمَ تصميمها.

- إطلاق 10 نوادي مجتمعية للمهارات الحياتية والمواطنة في 9 مناطق ليبية والشروع في تيسير الأنشطة للأطفال بشكل أسبوعي. ينشط حاليا في النوادي 150 طفلا وطفلة من اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخليا في ليبيا.

إن اختيار المعهد لتنفيذ هذا البرنامج الطموح في ليبيا بما يشمله من تحديات كبرى في التنفيذ يؤكد على اعتراف اليونيسيف بخبرات المعهد التي راكمها في مجال إدراج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة في مسارات التعليم الرسمي وغير الرسمي وبقدرته على إدارة المشاريع والبرامج في بلدان في المنطقة العربية تعيش أوضاعا استثنائية (نزاعات مسلحة، أوضع أمنية وسياسية غير مستقرة،...).

كما أن نجاح المعهد في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع في ليبيا وتكوينه لعلاقات ثقة متينة قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التمييز في التعامل مع الأطراف على تنوعها واختلافاتها، منح المعهد إمكانية تكوين أرضية سانحة للشروع في الإعداد لإنشاء تمثيلية في ليبيا تشمل كل مناطقها. وهو ما من شأنه تعزيز تواجده على الميدان وتوسيع إمكانيات تطوير وتوسيع برامجه في مجال التربية على حقوق الإنسان والمهارات الحياتية والمواطنة بشكل خاص وفي مجال تقديم الدعم لتطوير السياسات والمضامين التربوية والتعليمية القائمة على قيم حقوق الإنسان بشكل عام.

3 تطوير السياسات والمؤسسات والتشريعات من أجل تعزيز حقوق الإنسان

1.3 برنامج تعزيز الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية:

في إطار برامجه من أجل تعزيز حماية الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية ونشر ثقافتها باعتماد المقاربة الحقوقية في المنطقة العربية، واصل المعهد العربي لحقوق الإنسان بالشراكة مع مكاتب صندوق الأمم

المتحدة للسكان في تونس ولبنان والمكتب الإقليمي للدول العربية تنفيذ ثلاث برامج بالتوازي يهدف كل واحد منها إلى ما يلي:

- **البرنامج الإقليمي:**

يهدف إلى دعم القدرات في مجال الرصد وإعداد التقارير حول الحقوق الجنسية والإنجابية لممثلين وممثلات عن المكاتب الوطنية لصندوق الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من **9** دول عربية هي **الصومال وجيبوتي ومصر ولبنان والأردن وليبيا والسودان والعراق ودولة فلسطين.** إضافة إلى تقديم الدعم الفني **لنفس الفئات المستفيدة في لبنان والأردن وجيبوتي من أجل إعداد التقرير الدوري الشامل في هذا المجال ومتابعة توصيات الدورة السابقة.**

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- تكوين 26 مشاركا/ة (13 مشاركة و13 مشاركا) من الدول التسع المستهدفة من أعضاء وكوادر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (13 مشارك/ة) وممثلين عن المكاتب الوطنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (7 مشارك/ة) وممثلين عن منظمات المجتمع المدني (6 مشارك/ة)، قادرين على اعتماد المقاربة الحقوقية من أجل رصد ومراقبة إعمال الحقوق الجنسية والإنجابية وإعداد التقارير الوطنية في المجال وتلك الموجهة إلى الآليات واللجان الدولية (المراجعة الدورية الشاملة – لجنة السيداو..).

- الشروع في التنسيق مع الجهات المعنية في لبنان والأردن وجيبوتي من أجل الانطلاق في أنشطة المساعدة الفنية لوضع خطة متابعة تشاركية لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلت بها الدول الثلاث والإعداد للتقارير القادمة. تعتمد المساعدة الفنية على المرافقة عن بعد (عبر منصة المعهد للتدريب عن بعد) والتدريب المباشر في البلدان الثلاث.

- **برنامج لبنان:**

نشر نتائج تقرير "التقييم الوطني حول الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية في لبنان 2018" ومناصرة رصد إعمال تلك الحقوق وتطوير آلياتها.

للتذكير قام المعهد سنة 2018 بإشراف من فرعه في لبنان وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان بإعداد وإصدار هذا التقرير المسحي والتقييمي لواقع الحقوق الجنسية والإنجابية في لبنان والذي تمّ عرضه ومناقشته في ندوة وطنية شارك فيها 60 مشاركا ومشاركة يمثلون مختلف القطاعات المعنية الحكومية وغير الحكومية.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- تشكيل لجنة استشارية تعمل بانسجام لضمان نجاعة وفعالية تنفيذ المشروع مؤلفة من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة الوقاية من التعذيب والإسكوا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان بلبنان وفرع المعهد العربي لحقوق الإنسان في لبنان.
- إعداد مطبوعة تمّ توزيعها خلال ورش التدريب في شكل رزنامة للحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية في لبنان وتتضمن الحق ومرجعياته الدولية وواقع هذا الحق في لبنان مع التوصيات المطلوبة وفق نتائج تقرير التقييم الوطني للحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية في لبنان.
- تعرّف 179 مشاركا ومشاركة على واقع الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية في لبنان وتحديد المسائل والأولويات التي يتوجب رصدها ومتابعتها لحماية هذه الحقوق وتفعيلها بشكل تشاركي. تمّ ذلك خلال تنفيذ عشر ورشات تدريبية نظمها فرع المعهد في لبنان توجهت إلى فئات متنوعة من أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة ووفق اختصاص كل فئة.

- **برنامج تونس:**

يهدف المعهد العربي لحقوق الإنسان ومكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس من خلال هذا البرنامج إلى دعم مسار إصلاح المنظومة التربوية في تونس باعتماد المقاربة الحقوقية وذلك من خلال تقديم الدعم الفني لوزارة التربية التونسية من أجل إدراج التربية الجنسية الشاملة في مناهج التعليم وفي الفضاء التربوي بشكل عام.

ونتيجة لجهود المناصرة التي قام بها المعهد بالشراكة مع مكتب تونس لصندوق الأمم المتحدة للسكان والجمعية التونسية للصحة الإنجابية، الموجهة لمؤسسات الدولة عموما ولوزارة التربية التونسية خصوصا من أجل إدراج التربية الجنسية الشاملة في الفضاء المدرسي كإحدى الأدوات الأساسية لحماية الأطفال والشباب من المخاطر المتنوعة في هذا المجال، أعلن وزير التربية بشكل رسمي على قبول إدراج التربية الجنسية الشاملة بشكل نموذجي وتجريبي في 10 ولايات من الجمهورية التونسية في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي كمرحلة أولى. وأوكل للمعهد وشركاؤه تقديم المساعدة الفنية من أجل تطبيق هذه التجربة الفريدة في تونس وفي المنطقة العربية خلال السنة الدراسية الحالية 2019.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- إعداد دليل مرجعي للمدرسين والمتفقدين حول التربية الجنسية الشاملة لمراحل التعليم الإعدادي والثانوي تمّ صياغته بشكل تشاركي في سلسلة من ورشات الكتابة من قبل خبراء لدى المعهد وشركائه ومن وزارة التربية ثمّ عرض الدليل على وزارة التربية التي صادقت على مضامينه.
- تكوين 15 خبيرا وخبيرة من شبكة خبراء ومدربي المعهد وشركائه لتمكينهم من التدريب على كيفية إدراج التربية الجنسية الشاملة وتطوير أدوات وتمارين عملية لتطبيقها في الأقسام.
- 50 متفقدا/ة في الابتدائي والإعدادي وفي مواد العربية وعلوم الحياة والأرض والتربية المدنية من الولايات التي يشملها النموذج تكونوا عبر برنامج لتدريب المدربين وأصبحوا قادرين على إدراج التربية الجنسية الشاملة باعتماد الوثيقة المرجعية التي أعدها المعهد وشركاؤه.
- مرافقة المعهد وشركائه للمتفقدين الذين تم تدريبهم من أجل نقل خبرتهم ومعارفهم إلى عدد آخر من المتفقدين ومن المدرسين لتطبيق التجربة في الولايات والمدارس المعنية خلال السنة الدراسية الحالية.

2.3 برنامج سيادة حكم القانون وإلغاء عقوبة الإعدام

واصل المعهد خلال الفترة التي يغطيها التقرير متابعة البرنامج شبه الإقليمي الذي يشارك في تنفيذه بالشراكة مع منظمة "هاندز أوف كايين" في إيطاليا والمنظمة العربية لحقوق الإنسان" في مصر و"الأجندة النسائية" في الصومال منذ سنة 2017 تحت عنوان " نحو إلغاء عقوبة الإعدام خلال الحرب على الإرهاب"، الذي يهدف إلى متابعة حالات عقوبة الإعدام وتوثيق مقومات الاحتجاز للمحكوم عليهم بالإعدام بصفة خاصة وتنمية الوعي

للمجموعات القائمة على إنفاذ القانون بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بعلاقة بعقوبة الإعدام، وتعزيز قدرات المجتمع المدني والإعلام في مناصرة إلغاء عقوبة الإعدام والحق في الحياة في تفاعل مع الرأي العام، إضافة إلى مساندة مقترحات الإصلاح التشريعي للوصول إلى الحد من عقوبة الإعدام أو تعليقها أو إلغائها – بحسب واقع كل بلد.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- بالشراكة مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والائتلاف التونسي ضدّ عقوبة الإعدام أتمّ المعهد تنفيذ زيارات واستجوابات المحكومين بالإعدام بشكل بات في السجون التونسية كما انتهى الباحث الذي أشرف على استجواب المحكومين من إعداد الدراسة وتمّ ترجمتها إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية. وتُعدّ هذه الدراسة **أول دراسة في العالم العربي تتم عبر استجواب جميع المحكومين بالإعدام في فترة تنفيذ العقوبة.**

- إثراء معطيات واستنتاجات الدراسة بتحليل آراء عدد من القضاة ومديري السجون والمحامين حول عقوبة الإعدام في تونس تمّ تقديمها في إطار مجموعات مركّزة focus groups نظمها الباحث بإشراف من المعهد العربي لحقوق الإنسان.

- فتح نقاشات صريحة وعلمية وبناءة في إطار برنامج تدريبي مع 25 قاض وقاضية و21 من مديري السجون من كامل مناطق الجمهورية التونسية حول عقوبة الإعدام من منظور حقوق الإنسان وواقع تنفيذها في السجون وفي التشريع التونسي والحجج القائمة من أجل إلغائها. وهو ما أدّى بعدد كبير منهم إلى مراجعة وتنسيب مواقفهم الصارمة ضدّ إلغاء عقوبة الإعدام إلى حدّ أنّ عددا منهم أعرب عن تغيير كامل لمواقفهم لتتوجه إلى ضرورة إلغاء كلي للعقوبة أو على الأقل تنقيح القوانين الموجودة في اتجاه تقليص كبير للحالات المؤدية لإصدارها.

- إعداد وثيقة مشروع قانون حول إلغاء عقوبة الإعدام في تونس من قبل خبيرين تونسيين لتكون إحدى أدوات المناصرة من أجل تطوير التشريع التونسي بما يفيد إعمال حقوق الإنسان وسيادة القانون وإلغاء عقوبة الإعدام المناهضة للحق في الحياة والحاطّة بالكرامة الإنسانية.

3.3 برنامج دعم إرساء بيئة ملائمة لتوفير الحماية للّاجئين وطالبي اللّجوء:

جمعت المعهد العربي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين شراكة استراتيجية قويّة ومحطات كثيرة للعمل المشترك سواء في انتاج المعرفة أو في وضع آليات الدفاع والتدخّل لحماية اللاجئين وطالي اللجوء في تونس وفي دعم ثقافة حقوق الإنسان عامة والمعارف والمهارات المرتبطة بشؤون اللاجئين بشكل خاص. حيث تمكنت المؤسستان من تنفيذ برنامج مشترك منذ سنة 2015 يتمّ تطويره وتقييمه سنويا يهدف إلى تهيئة بيئة ملائمة لتوفير الحماية للّاجئين وطالبي اللّجوء في تونس، وذلك بدعم قدرات منظّمات المجتمع المدني العاملة في المجال والصحفييّن والإعلاميين والمحامين والطلّاب وأساتذة الجامعات والقضاة وممثلي الوزارات والمؤسسات الحكوميّة. إضافة إلى ذلك عمل المعهد بالشراكة مع المفوضية إلى وضع هياكل ووحدات داخل المعهد تعنى بتقديم المساعدة القانونيّة للاجئين وطالبي اللّجوء كما خصص الطرفان جزءا كبيرا من البرنامج من أجل تعزيز

المناصرة تجاه السّلطات وصانعي السّياسات من أجل المصادقة على مشروع قانون اللجوء ووضع نظام قانوني وطني متكامل للّجوء.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

❖ **دعم القدرات:**

التدريب والزيارات الدراسية:

واصل المعهد خلال سنة 2019 في توسيع شبكات المناصرين لقضايا اللجوء والمدافعين عن حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس ودعم قدراتهم وذلك من خلال تنظيم سلسلة من الدورات المتخصصة ودورات لتدريب المدربين وعقد زيارات دراسية إلى السويد وفرنسا للتعرف على الممارسات الجيدة في التعاطي مع قضايا اللجوء في تلك البلدان. وتنوّعت مواضيع البرامج التدريبية حسب اختصاصات المستفيدين وارتباطها بمجالات تدخلهم فراوحت بين الجوانب المعرفية الخاصة بالتعريف بالمعايير والآليات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وطالبي اللجوء والقوانين والتشريعات المقاربة في هذا المجال، وبين المهارات العملية والجوانب الإجرائية والإدارية التي تضمن حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء مثل الاستقبال على الحدود ووضع خطط الطوارئ في حالة التدفق الجماعي والحماية الصحية والتغطية الاجتماعية، إضافة إلى التعرف على أدوار أصحاب المصلحة وآليات التنسيق بينهم لضمان تدخلات ناجعة تراعي كرامة اللاجئين وطالبي اللجوء وحقوقهم.

وشملت جهود التدريب التي قام بها المعهد بالشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تونس الفئات التالية:

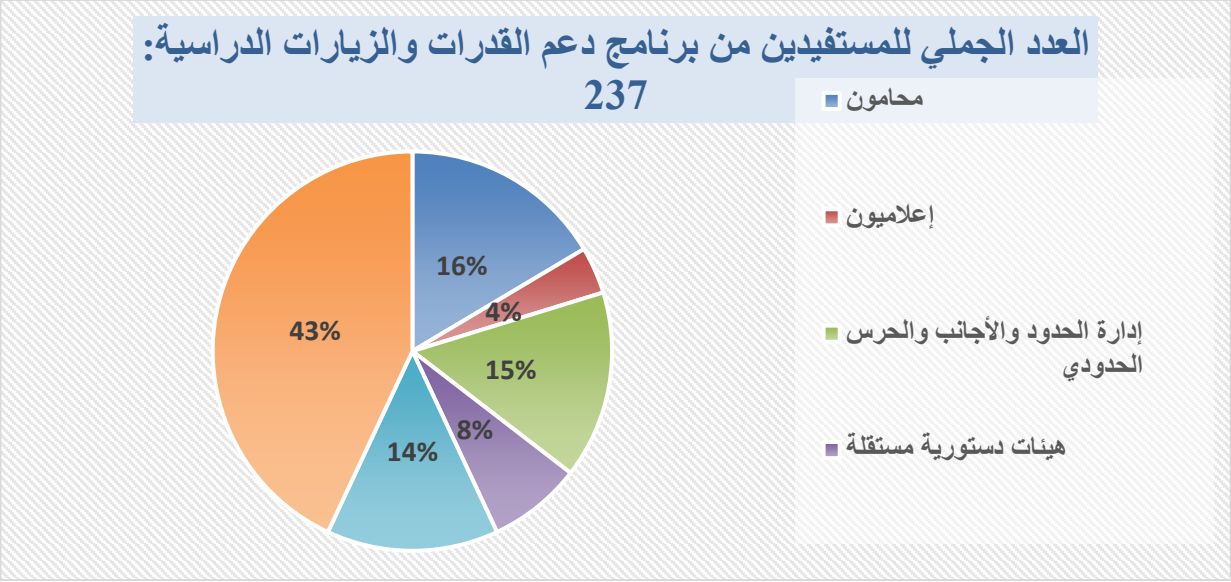

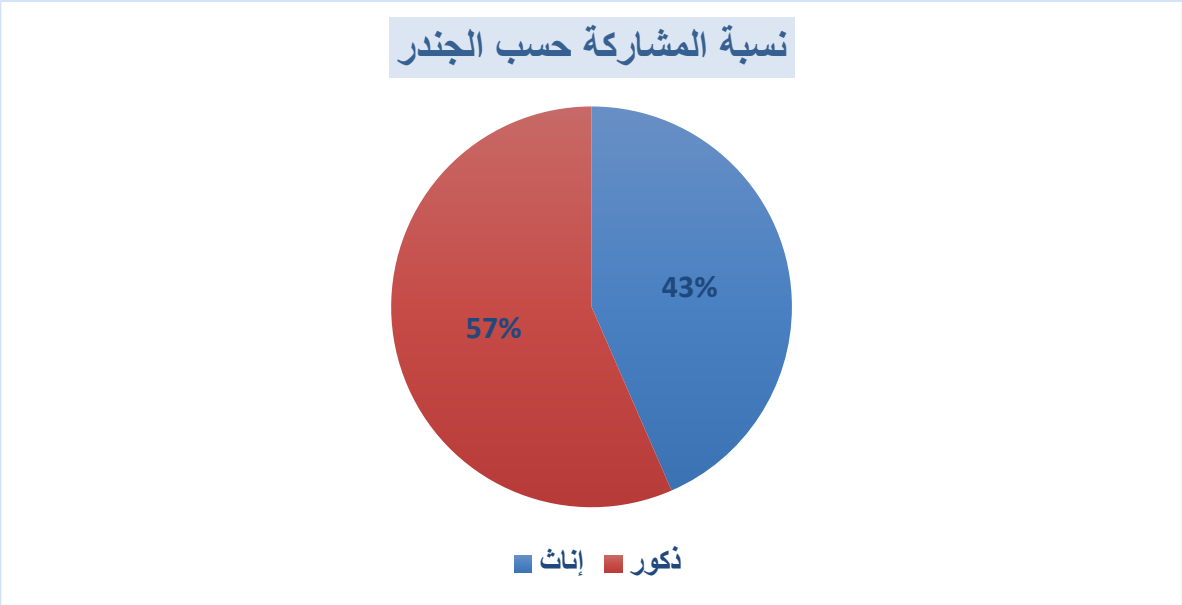

المنح البحثية:

في إطار هذا البرنامج تمّ تمكين 5 طلاب وطالبات الدكتوراه المسجلين في المؤسسات الجامعية التونسية ومراكز البحث من 5 منح بحثية على مدى 6 أشهر لتشجيع الجامعيين على إعداد ورقات بحثية متخصصة في مجال اللجوء وإنشاء شبكة وطنية من الأكاديميين في هذا المجال.

الإصدارات:

مجموعة الصكوك الدوليّة الخاصة باللجوء

وثيقة مرجعية حول "فقه القضاء الدّولي في مجال اللّجوء"

❖ **المناصرة:**

واصل المعهد والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس مسار مناصرة المصادقة على مشروع القانون الوطني لحماية اللاجئين الذي سيأسس للهيئة الوطنية لحماية اللاجئين ويحدّد حقوق اللاجئ والتزاماته. وتمكّن الشريكان بفضل جهود المناصرة من تشكيل رأي داخل دوائر القرار السياسي عارف بقضيّة اللّجوء وبجدوى القانون وأسس الحاجة إليه ومتفهم لأهميّته باعتباره يكرس سيادة الدولة.

بالتوازي مع مسار المناصرة وفي انتظار مصادقة البرلمان على مشروع القانون، عمل الشريكان على التواصل مع المؤسسات الحكومية والوزارات المعنية بمسألة اللجوء في تونس من أجل خلق إجراءات عملية لتسهيل وصول اللاجئين وطالبي اللجوء إلى خدمات الصحّة الأساسية وخدمات الضمان الاجتماعي. ونتيجة لذلك:

موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية على اعتماد بطاقات اللجوء لتسجيل اللاجئين في سجلات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. يتيح لهم هذا التسجيل الاستفادة من الخدمات والبرامج التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وما يتبعه من امكانيات التمتع بالخدمات الصحية العمومية.

الرسالة التي بعث بها وزير الشؤون الاجتماعية إلى المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

من وزير الشؤون الاجتماعية
إلى
السّيد الرئيس المدير العام
للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الموضوع : حول طلب الاستشارة بخصوص إجراءات انخراط وتسجيل اللاجئين بتونس.
المرجع : مراسلتكم عدد 3350 بتاريخ 7 ماي 2018

- بالنسبة للاجئين المقيمين بصورة نظامية والمسجلين لدى تمثيلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتونس الراغبين في الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي للعملة غير الاجراء فإنه بالإمكان قبول طلبات انخراطهم والانتفاع بمنافع الضمان الاجتماعي التي توفرها هذه الأنظمة شرط إثبات أن المعنيين مسجلين لدى تمثيلية المفوضية بتونس والإدلاء بالوثائق المثبتة لنشاطهم من قبل قباضات المالية التابعة لوزارة المالية أو الإدلاء ببطاقة تاجر مسلمة من قبل مصالح وزارة التجارة طبقا لأحكام المرسوم عدد 14 لسنة 1961.

والسّـــلام
وزير الشؤون الاجتماعية
محمد الطو لجلاسي

الائتلاف المدني لمناصرة قضايا اللجوء :

كما بادر المعهد بإنشاء ائتلاف وطني يسعى إلى توحيد جهود المنظمات الوطنية في المجتمع المدني وتنسيقها من أجل مناصرة قضايا اللجوء والتعريف أكثر بحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء وبمتطلبات حمايتهم وخلق "رأي عام صديق للجوء" بهدف الضغط المشترك على أصحاب القرار للتسريع في تبني قانون وطني للجوء.

أعضاء الإئتلاف

الجمعية التونسية للتصرف...	المنتدى التونسي للحقوق...	المجلس لتونسي للاجئين	الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين	الاتحاد العام التونسي للشغل	المعهد العربي لحقوق الإنسان

❖ الخدمات المباشرة المقدمة للاجئين وطالبي اللّجوء

تقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للاجئين وطالبي اللجوء :

واصلت وحدة الاستشارة والمساعدة القانونية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تقديم خدمات ذات صبغة

استشارية وإرشادية لفائدة اللاجئين وطالبي اللجوء كتمثيلهم لدى القضاء والجهات الرسمية، والإجابة على الاستشارات القانونية التي من الممكن أن ترد على الوحدة سواء من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو من الشركاء من المنظمات ذات العلاقة بالمسائل القانونية للجوء.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

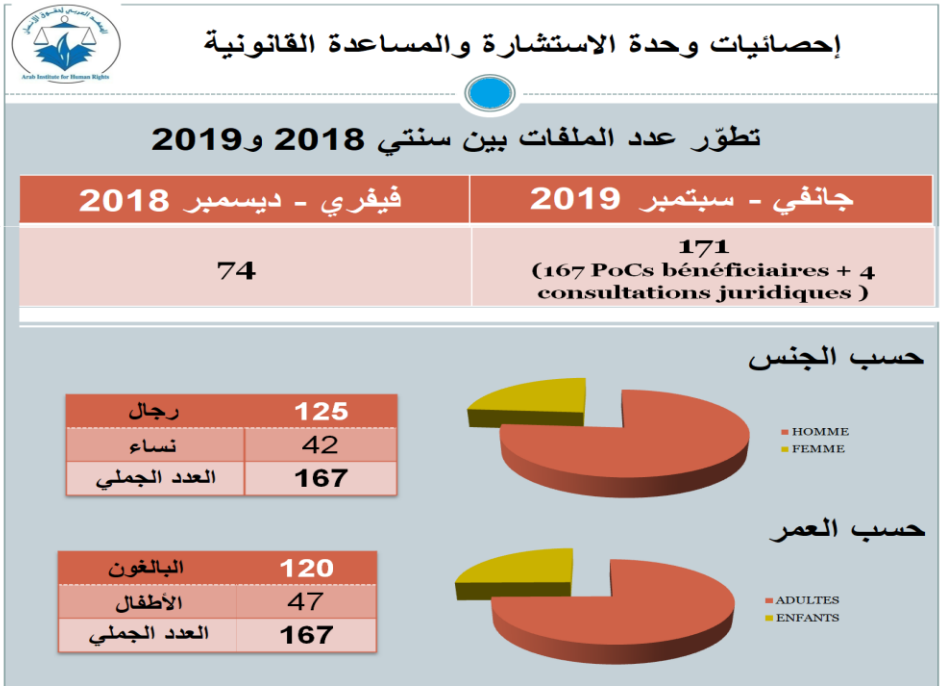

الأنشطة الثقافية والتعليمية من أجل الإدماج:

أصبح عشرات من الأطفال والشباب اللاجئين في تونس يشاركون مع أقرانهم من الأطفال والشباب في

أنشطة ثقافية وتربوية وحقوقية متنوعة نظمها المعهد في إطار هذا البرنامج، مكنت المستفيدين والمستفيدات من التونسيين من التغيير الإيجابي للاتجاهات والسلوكيات بعلاقة بقضايا اللجوء والنظرة للاجئين ومكنت كذلك المستفيدين والمستفيدات من اللاجئين من اكتساب مهارات وفرص أكبر للاندماج والتأقلم مع البيئة الحاضنة لهم.

4 دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان وبناء القيادات الجديدة

يعتبر دعم قدرات النشطاء وناشطات وتمكين القيادات الجديدة في مجال حقوق الإنسان مبحثا اشتغل عليه المعهد منذ تأسيسه على اعتبار أنه يوفر مرتكزات معرفية ومهارية تمكن من تطوير حركة حقوق الإنسان العربية ومن تمكين الفاعلين الجدد في المجتمع المدني المحلي والإقليمي من التأثير الفعال في مجتمعاتهم وتقليص الفجوة بين الخطاب والممارسة وتمكين الناس للمطالبة بحقوقهم والتمتع بها. كما عزّز المعهد في إطار مقاربته الجديدة وانتقال مقره إلى فضاء "دار السيدة" قدرته على التوجه المباشر لأصحاب الحقوق من الأطفال والشباب والنساء والمهمشين وعلى تطوير المقاربات والمنهجيات والأدوات الخاصة بتمكين القيادات الجديدة لتصبح فاعلة في محيطها وقادرة على التأثير وتحقيق التغيير فيه.

وقد عمل المعهد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير على مواصلة هذا التوجه الاستراتيجي لبناء القيادات الجديدة ودعم قدرات المدافعين والمدافعات في مجال حقوق الإنسان والذي يمثل محورا من المحاور الرئيسية لخطته الاستراتيجية. وكان هذا المسعى مترجما في عدد من البرامج المندمجة وهي كالتالي:

1.4 برنامج بناء القيادات الشبابية من الأحياء المهمشة ودعم قدراتهم في مجال الأمن الإنساني والوقاية من التطرف العنيف:

يهدف هذا البرنامج إلى بناء قيادات لدى الشباب (18–26) سنة والأطفال (10 – 17) سنة في الأحياء المهمشة المجاورة للمعهد وتمكينهم من أجل خلق حوار دائم مع مجتمعهم المحلي بما في ذلك مع الممثلين عن السلطات المحلية والجهات الأمنية والمنظمات المدنية ومشاركتهم في إرساء متطلبات الأمن الإنساني وفي وضع برامج مجتمعية تساهم في التقليص من عوامل وآثار التطرف العنيف وفي الوقاية منه. ويسعى البرنامج إلى تحسين مستويات الثقة وزيادة المشاركة المدنية للشباب والأطفال من أجل إرساء قيم السلم والمواطنة في مجتمعاتهم المحلية.

وقد شرع المعهد في تنفيذ هذا البرنامج في مقره "دار السيدة" منذ النصف الثاني من سنة 2017 بالشراكة مع المنظمة الهولندية "مجموعة الأمن الإنساني" Human Security Collective وتواصل البرنامج خلال 2019.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- تكوين فريق من **12** قادة مجتمعيين من الشابات والشبان بين 18 و25 سنة يقطنون الأحياء التي تعيش تهميشا وهشاشة اجتماعية واقتصادية في تونس العاصمة. أصبح هذا الفريق بفضل سلسلة الأنشطة التدريبية المتعددة والأدوات والمناهج بيداغوجية متنوعة التي تمّ استعمالها، يتمتع بمعارف ومهارات في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني والوقاية من التطرف العنيف أدّت من ناحية إلى تعديل مواقفه وسلوكاته تجاه هذه القضايا ومكنته من ناحية أخرى من اكتساب مهارات التفاوض والاقتراح والحوار السلمي مع السلطات المحلية والأمنية والمكونات المدنية في مجتمعاتهم المحلية.

- توسيع أفق القادة الشباب وأقرانهم من الأطفال من المناطق المحفوفة بالمخاطر وزيادة اقتناعهم بقدرتهم على التغيير في مجتمعاتهم ورفع مهاراتهم الحياتية ونسبة أملهم في مستقبل أفضل.

- إصدار دليل مرجعي باللغتين العربية والإنجليزية يرصد أهمّ المنهجيات والأدوات والمقاربات التي تمّ اعتمادها خلال البرنامج في مجال الأمن الإنساني ويوثق لقصص النجاح التي يحكيها المستفيدون والمستفيدات من البرنامج.

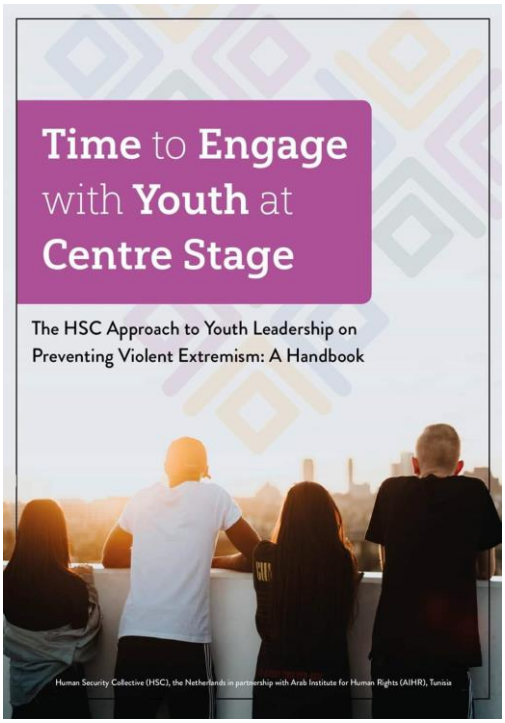

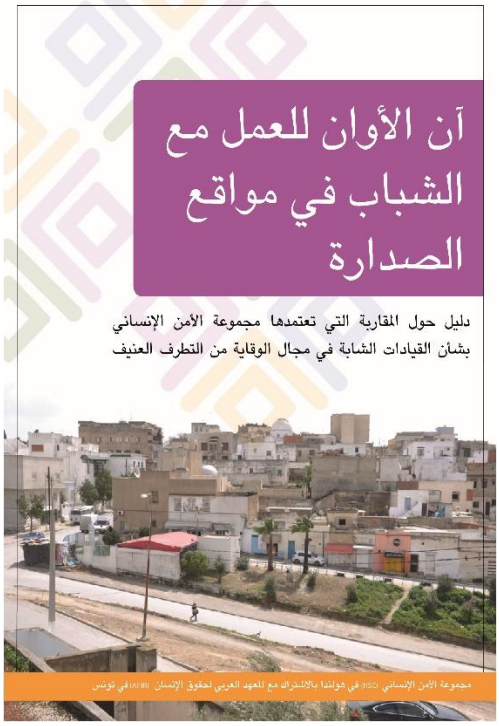

2.4مساهمة القيادات الشبابية الجديدة في إثراء دليل اليونسكو حول "كفاءة التفاعل بين الثقافات المبنى على أساس السلم وحقوق الإنسان: دوائر القصة":

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في نهاية سنة 2018 ورشة العمل الخامسة حول دليل اليونسكو لكفاءة التفاعل بين الثقافات المبنى على أساس حقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر أنّها أوّل ورشة تقام في المنطقة العربية لاختبار الدليل بعد اختباره في أربع مناطق من العالم وفي بيئات ثقافية متنوعة ومختلفة.

وكان الهدف من هذه الورشة دعم مهارات التفاعل بين الثقافات وتطويرها لدى القيادات الشبابية واليافعين من الأحياء الشعبية والمهمشة في تونس الكبرى من خلال اختبار دليل أعدته اليونسكو حول كفاءات التفاعل بين الثقافات القائم على حقوق الإنسان وذلك لأهمية دورهم في تعزيز الحلّ السلمي للنزاعات وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وشارك في الورشة **30** مشاركا ومشاركة من ميسري/ات نوادي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة التابعين للمعهد العربي ومن القيادات الشبابية التي رافقها وكونها المعهد في إطار برنامج القيادات الشابة.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- تعرّف القيادات الشابة من الأحياء الشعبية على منهجية "دوائر القصة" **story circles** التي يعتمدها الدليل لبناء كفاءة التفاعل بين الثقافات وممارستها.

- إصدار اليونسكو للدليل وإدراج تصورات وآراء القيادات الشبابية التونسية فيه لتكون بذلك المنطقة العربية ممثلة بثقافتها وتنوعها في هذا الدليل ومسهمة فيه.

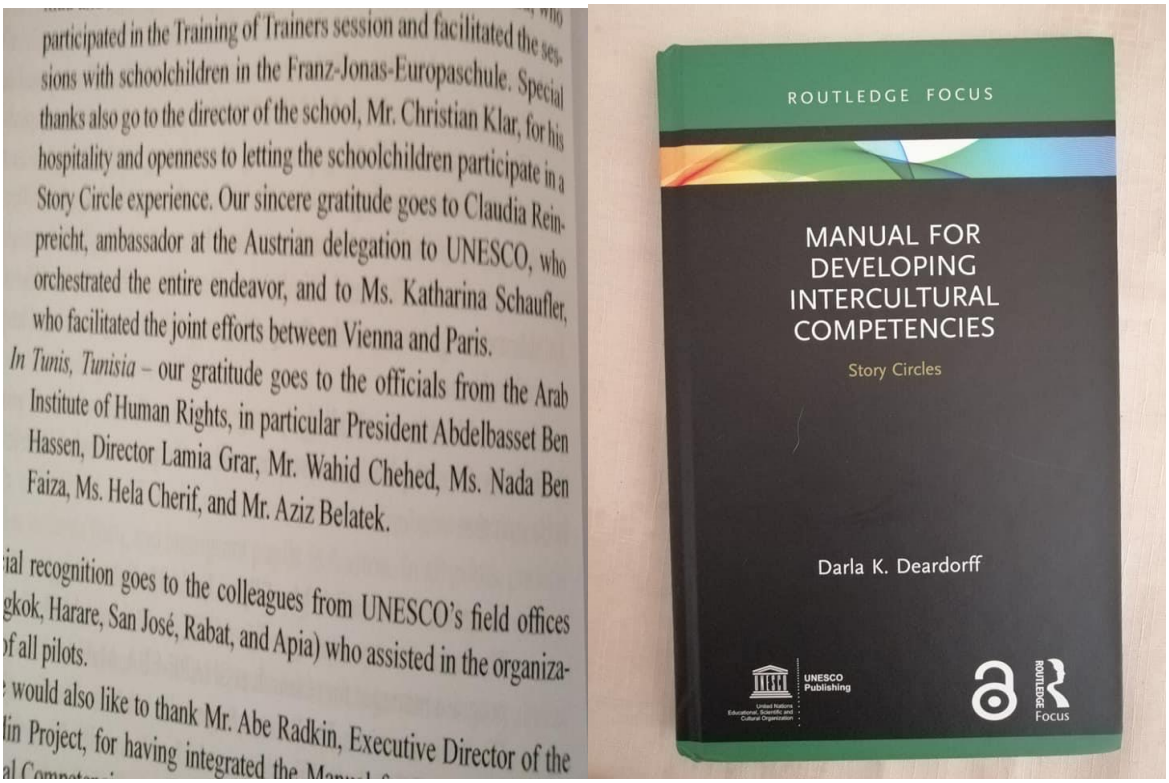

participated in the Training of Trainers session and facilitated the sessions with schoolchildren in the Franz-Jonas-Europaschule. Special thanks also go to the director of the school, Mr. Christian Klar, for his hospitality and openness to letting the schoolchildren participate in a Story Circle experience. Our sincere gratitude goes to Claudia Reinpreicht, ambassador at the Austrian delegation to UNESCO, who orchestrated the entire endeavor, and to Ms. Katharina Schaufler, who facilitated the joint efforts between Vienna and Paris.

In Tunis, Tunisia – our gratitude goes to the officials from the Arab Institute of Human Rights, in particular President Abdelbasset Ben Hassen, Director Lamia Grar, Mr. Wahid Chehed, Ms. Nada Ben Faiza, Ms. Hela Cherif, and Mr. Aziz Belatek.

ial recognition goes to the colleagues from UNESCO's field offices gkok, Harare, San José, Rabat, and Apia) who assisted in the organizaf all pilots.

would also like to thank Mr. Abe Radkin, Executive Director of the lin Project, for having integrated the

ROUTLEDGE FOCUS

MANUAL FOR DEVELOPING INTERCULTURAL COMPETENCIES

Story Circles

Darla K. Deardorff

UNESCO Publishing

ROUTLEDGE Focus

- ***قصة نجاح:*** اختيار اليونسكو لإحدى القيادات الشابة التي رافقها المعهد في إطار برامج القيادات الجديدة وهي **الآنسة يسمين ورتاني** للمشاركة في المنتدى العالمي الخامس للحوار بين الثقافات تحت عنوان: "سد الفجوات بين الشباب من خلال تطبيق أدوات وأساليب جديدة: تجربة دوائر القصة" وتقديم تجربتها كإحدى المستفيدات من برنامج المعهد لبناء القيادات في مجال حقوق الإنسان.

- على إثر هذه التجربة تمّ اختيار هذه القائدة الشابة لتنظمّ إلى مبادرة "السفراء الشباب للأمم المتحدة" ***Youth UN Ambassadors*** .

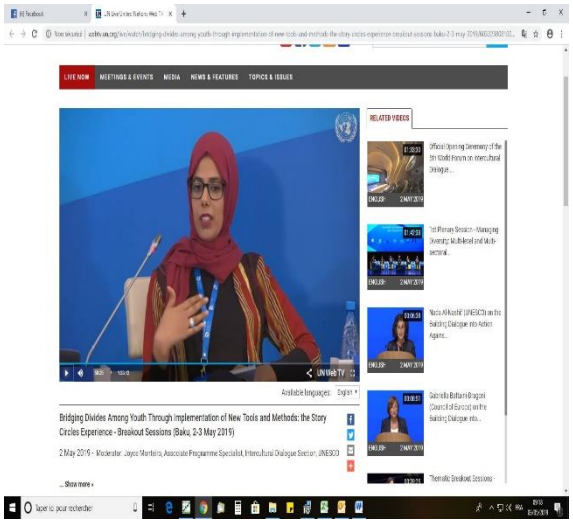

3.4 برنامج بناء القيادات الجديدة ودعم التحالفات في مجال حقوق الإنسان للتأثير في السياسات:

انطلق المعهد العربي لحقوق الإنسان بدعم من مؤسسة المجتمع المفتوح في تنفيذ هذا البرنامج منذ شهر مارس 2017 ويتواصل إلى غاية شهر مارس 2020. ويهدف هذا البرنامج إلى بناء نموذج لدعم قدرات القادة المجتمعيين من الشباب في الحركات والشبكات والمبادرات المجتمعية في تونس، وذلك لتطوير واستخدام آليات للمطالبة ولمراقبة الإصلاحات السياسية والتربوية والتغيرات الاجتماعية القائمة على مقاربة حقوق الإنسان والتي تضمن الكرامة والمساواة والعدالة للجميع دون تمييز.

ويركّز البرنامج على ثلاث محاور رئيسية ومتكاملة تتمثل في:

المحور 1 : بناء القيادات المجتمعية الشبابية والقيادات داخل الحركات الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في الفضاءات العامة والخاصة باعتماد مقاربة حقوق الإنسان:

تتمثل الأهداف الخاصة لهذا المحور في:

- التعرف على خصائص الحركات الاجتماعية وديناميكياتها ومدى نجاعتها وأشكالها وآليات تنظّمها من خلال إعداد دراسة ميدانية.
- تصميم نموذج جديد للريادة المجتمعية واختباره في بناء قدرات تلك القيادات

ويستهدف هذا المحور قيادات الحركات الاجتماعية والمبادرات والتحالفات الشبابية المهيكلة وغير المهيكلة في تونس بشكل عام وبالتحديد المجموعات العاملة في المجالات التالية:

- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- الحق في الماء وحوكمة إدارة المياه
- الحقوق الجنسية
- حقوق النساء العاملات في القطاع الفلاحي

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- الانتهاء من إعداد الدراسة الميدانية حول القيادة في الحركات الاجتماعيةوهي حاليا بصدد الطباعة.
- 45 من القادة المجتمعيين الشباب من مختلف المناطق والاختصاصات والفئات من الناشطين في مجالات متنوعة لحقوق الإنسان أصبحوا مؤهلين معرفيا ومهاريا وسلوكيا لقيادة مبادرات تهدف مكافحة مظاهر اللامساواة والوصول إلى الحقوق التي تؤثر على مجتمعاتهم المحلية باعتماد المقاربة الحقوقية.

- 45 من قادة مختلف الحركات الوطنية والمجتمعية نساء ورجالا يعملون بشكل مشترك وينسّقون تدخلاتهم للتأثير في السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان في بعدها الشمولي والمتكامل.

المحور 2 : تعزيز مشاركة القيادات المجتمعية في الديمقراطية والحوكمة المحلية:

يهدف هذا المحور إلى تعزيز قدرة القيادات المجتمعية والشبابية في متابعة أداء السلطات المحلية ورصدها والمشاركة في تعزيز الديمقراطية والحوكمة المحليّة من خلال بناء قدرات القادة / الفاعلين الشباب في منظمات المجتمع المدني المحلية بشأن استراتيجيات المشاركة والمتابعة الفعالة للسلطات المحلية وتقييم أداءها.

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- تكوين 16 من القادة المجتمعيين الشباب من مختلف الولايات التونسية ومن اختصاصات متنوعة أصبحوا متمكنين من المهارات والآليات المتعلقة برصد وتقييم أداء السلطات المحلية في مجال العدالة الاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية والحريات باعتماد مقاربة حقوقية.

المحور 3 : بناء القيادات ودعم الخبراء من أجل اعتماد المقاربة الحقوقية في عمليات الإصلاح التربوي:

تتمثل الأهداف الخاصة بهذا المحور في:

النتائج التي تمّ تحقيقها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- من خلال برنامج تدريبي متخصص، أتيحت ل 18 قائدا وقائدة في التربية والتعليم ممثلين عن 15 لجنة فنية لإصلاح التعليم في تونس، فرصة التعمّق في مفاهيم وأبعاد المهارات الحياتية والتعرف على أدوات تنفيذها وتقييمها في البرامج التعليمية حسب المواد العلمية والمستويات العمرية وتكييفها مع السياق التونسي.

هذا البرنامج يبلور عمليا عدّة نقاط من الخطة الاستراتيجية 2017 – 2021 للمعهد وسيمكنه تحديدا من:

- تعميق فهم المعهد للتحولات التي تمر بها الحركات الاجتماعية في مختلف مظاهرها والأساليب الجديدة لقيادة الحركات الحقوقية، مما سيمكن المعهد من اختيار التموقع الأنجع لدعم حقوق الإنسان في تونس وفي العالم العربي.
- تعزيز تموقع المعهد كرائد من رواد الإصلاح التربوي ونشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان في تونس وفي العالم العربي.

4.4برامج التدريب الإقليمي السنوي في مجال حقوق الإنسان "عنبتاوي" لدعم قدرات القيادات الشابة من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية:

سهر المعهد على استدامة هذا البرنامج التدريبي الإقليمي السنوي في مجال حقوق الإنسان "عنبتاوي" الذي لم ينقطع على تنفيذه منذ سنة 1990 رغم حجم الجهود المخصصة لهذا البرنامج من ناحية المتابعة التنظيمية والعلمية ومن ناحية توفير الميزانية القادرة على تغطية تكاليفه.

وقد نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالشراكة مع مؤسسة كونراد أديناور والجمعية التونسية للصحة الإنجابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير الدورة التدريبية الإقليمية عنبتاوي 29 تحت عنوان "**الحق في التعليم ضمان للتنمية والكرامة الإنسانية**"، بمرحلتيها التدريب والتدريب بالحضور المباشر.

تم اختيار موضوع الحق في التعليم لكونه يمثل إحدى التحديات الأساسية التي تثار بقوّة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة مع تنامي إشكاليات عدم المساواة في الوصول لموارد التعليم وتراجع

جودة التعليم كما لا يزال الأطفال الذين يعيشون أوضاعا هشّة كالأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين/ات واللاجئين/ات والفتيات، بما فيهم/ن المتأثرون/ات بالنزاع، يتمتعون بفرص محدودة للحصول على حقوقهم في التعليم ويحظون باهتمام محدود في مراقبة إعمال هذا الحق المكفول لهم.

مرحلة التدريب عن بعد:

استمرت مرحلة التدريب عن بعد لمدّة لأربع أسابيع وذلك عبر استخدام تقنية التدريب التفاعلي عن بعد من خلال المنصة الإلكترونية التي طوّرها المعهد وباستخدام التطبيق زووم ZOOM الذي مكّن من التواصل والتفاعل في نفس الوقت وبالصوت والصورة بين مجموعات المشاركين والمشاركات مع المدربين وبين المشاركين والمشاركات فيما بينهم. وركز التدريب عن بعد على أربع وحدات موضوعاتية هي:

التعليم وحقوق الإنسان – رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان
الحق في التعليم في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان– الأستاذة منار زعيتر
الحق في التعليم في القانون الدولي الإنساني– الأستاذ خالد الماجري
الحق في التعليم وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة– الأستاذ جبريل الخيلي
إشكاليات الحق في التعليم للفئات الهشة في المنطقة العربية– الأستاذ جبريل الخيلي

شارك في مرحلة التدريب عن بعد 80 مشاركا ومشاركة من 17 بلدا عربيا

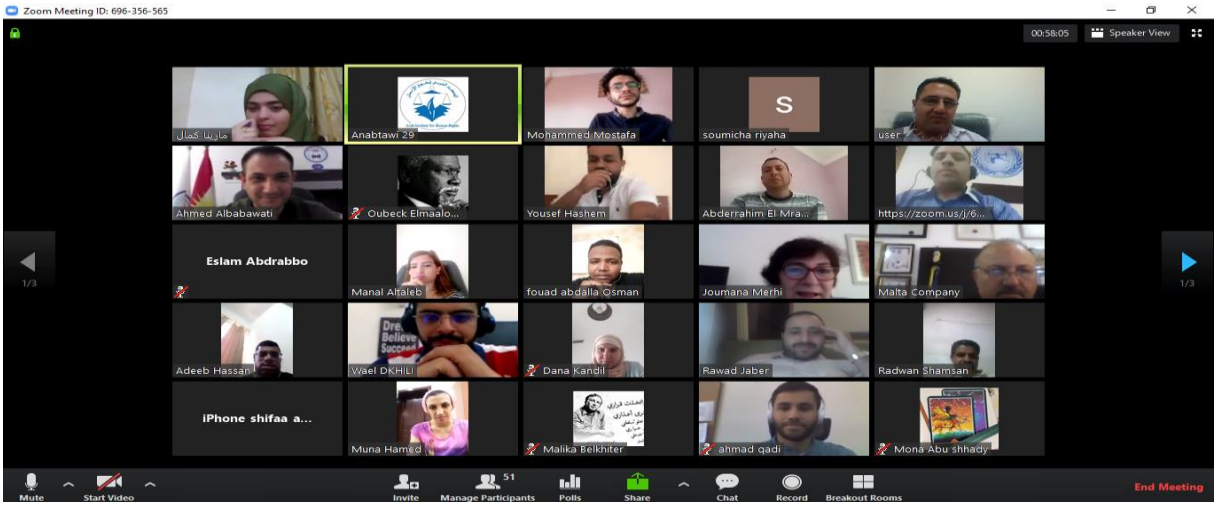

مرحلة التدريب المباشر:

شارك في التدريب بالحضور المباشر "دورة عنبتاوي 29" الذي نظمه المعهد في تونس ودام 9 أيام تدريبية، **28 مشاركا/ة (14 مشاركا و14 مشاركة) من 14 دولة عربية**، تمّ اختيارهم حسب معايير محدّدة من بين المشاركين في التدريب عن بعد.

وضع البرنامج للدورة التدريبية بالتشارك والتشاور بين فريق المدربين/ات والفريق المشرف على التدريب من المعهد، وتمّ الحرص على تنوع الطرق التدريبية وعلى تنويع المداخل للتطرّق إلى قضايا الحق في التعليم لضمان أعلى استفادة. كما شمل البرنامج تنظيم ثلاثة حلقات تفكير panels تمّ خلالها تقديم وتبادل تجارب ناجحة من تونس حول إصلاح المنظومة التعليمية وإدماج التربية الجنسية الشاملة والمهارات الحياتية في المناهج التعليمية. وشمل البرنامج كذلك ورشات عمل تتعلق ببناء قدرات المشاركين/ات في مجال الحق في التعليم وفي تقنيات إعداد حملات التوعية والضغط والمدافعة في هذا المجال.

وقد اعتمد فريق التدريب على الاختبار القبلي والبعدي الذي تمّ إعداده للمشاركين/ات وركز على المؤشرات النوعية إضافة إلى المؤشرات الكمية، وذلك لقياس التقدم المحرز لديهم فيما يتعلق بالمكتسبات المعرفية والعملية خلال التدريب. وأفاد هذا الاختبار بتطور كبير لدى المستفيدين من التدريب في هذه الجوانب إضافة إلى ما عاينه المدربون والفريق المشرف وما صرّح به عدد كبير من المشاركين/ن من تطور إيجابي في مستوى اتجاهاتهم وسلوكياتهم وقناعاتهم بعلاقة مع مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها الكونية.

أصبح البرنامج التدريبي الإقليمي "عنبتاوي" يمثل منارة في حدّ ذاته ومحطة معرفية نوعيّة يسعى المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان والقياديات الشابة في المنطقة العربية إلى المرور بها لما تمثله لهم من فرصة فريدة ومتميزة لرفع قدراتهم المعرفية والمهارية ومهنيتهم في التعاطي مع مجالات حقوق الإنسان المتنوعة وللتشبيك فيما بينهم على الصعيدين الإقليمي والوطني.

5.4برنامج دعم قدرات أعضاء الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان:

نظّم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالشراكة مع المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان سلسلة من دورات تدريب المدربين عن بعد وبالحضور المباشر لفائدة شباب وشابات الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان حول آليات نشر حقوق الإنسان وحماتها. شارك في هذا البرنامج 26 من الأعضاء والعضوات الشابة للرابطة في التدريب عن بعد و29 في دورتي تدريب المدربين. ويندرج هذا البرنامج في إطار جهود المنظمتين لتفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بينهما والتي تهدف لتعزيز العمل المشترك من آجل نشر قيم حقوق الإنسان وحمايتها ومراقبة إعمالها.

6.4برنامج تدريب المدربين لأعضاء وعضوات الاتحاد العام التونسي للشغل في مجال ملاحظة الانتخابات:

في إطار تفعيل شراكته الاستراتيجية مع الاتحاد العام التونسي للشغل، ومساهمته في تعزيز شفافية الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها تونس سنة 2019، نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان سلسلة من سبع دورات تدريب المدربين حول ملاحظة الانتخابات لفائدة أعضاء الاتحاد العام التونسي للشغل والمنخرطين فيه من مختلف ولايات الجمهورية وذلك بهدف تمكينهم من المعارف والمهارات الأساسية لتكوين ملاحظين وملاحظات للانتخابات في معتمديات الولايات التي ينتمون إليها.

تمكن المعهد في إطار هذا البرنامج من تكوين **300** مدرب ومدربة في مجال ملاحظة الانتخابات قاموا بدورهم بتكوين قرابة **3000** ملاحظ وملاحظة شاركوا في ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس.

7.4 إطلاق الدورة الثالثة لبرنامج مساق التدريب عن بعد المفتوح حول الإرهاب والتطرف العنيف:

أعلن المعهد العربيّ لحقوق الإنسان وجامعة منّوبة وبشراكة مع اليونسكو وجامعة تونس الافتراضيّة في ندوة صحفية عن انطلاق الدورة الثالثة من مساق الدروس عن بعد المفتوحة MOOCحول الإرهاب والتطرف العنيف على المنصّة العالميّة "فرنسا الجامعة الرّقميّة". وتتواصل هذه الدروس لمدّة سبع أسابيع حيث تطرح من خلالها وتناقش أسباب التطرف والإرهاب وآثاره وتداعياته المختلفة وطرق معالجته أو الحدّ منه وذلك عبر مداخلات من خبراء وخبيرات من مختلف الاختصاصات ومن بلدان عربية وأجنبية عديدة وباعتماد أدوات سمعية بصرية تفاعلية تساعد على المشاركة وتسهّل تبادل الآراء والتجارب.

مشاركة المعهد في المبادرات والاستراتيجيات الخاصة بحقوق الإنسان وطنيا وإقليميا ودوليا

مدونة التعامل الأخلاقي بين السياسيين

دعا رئيس الحكومة كلاّ من الأستاذ محمد الفاضل محفوظ الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والأستاذ عبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان إلى صياغة هذه المدونة. وتمّ في هذا الغرض إطلاق مشاورات وطنية بهدف التوافق حول القواعد والضوابط المثلى لإضفاء النزاهة على الحياة العامة وترشيد الخطاب السياسي بالاستناد إلى القيم والممارسات الجيدة التي تساعد على حسن إدارة الاختلاف السياسي وترسيخ مبادئ الحوار والتعامل السلمي ونبذ العنف. وكانت هذه المشاورات جامعة شملت كل الأطراف السياسية والمدنية التي تلتزم برؤية للحياة السياسية في تونس مبنية على قيم الديمقراطية والمواطنة والمسؤولية والمحاسبة.

عهد دولة القانون

بمناسبة الاحتفال بعيد استقلال الجمهورية التونسية أطلق المعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع 8 منظمات وجمعيات تونسية وطنية وثيقة "عهد دولة القانون" التي تهدف إلى تطبيق أحكام الدستور واحترامها وتعزيز دور المؤسسات الدستورية ووضع حد للإفلات من العقاب والمحاسبة عبر إعادة الاعتبار لسيادة القانون.

عرض تجربة المعهد في إدماج المهارات الحياتية والمواطنة في الاجتماع السنوي لليونيسيف حول "مبادرة المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"

عرض رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان تجربة المعهد مع المنظمات الحكومية في ادماج المهارات الحياتية من خلال مناهج التعليم والتعلم الفعالة للطفل، وذلك في إطار مشاركته في مبادرة المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يومي 14و15 اكتوبر افي عمان – الأردن. وقدم السيد عبد الباسط بن حسن رؤيته في كيفية زرع القيم الحياتية في مجتمعنا وتقديم برنامج المعهد في ادماج مهارات التعليم في البرامج التربوية في ليبيا.

عرض تجربة المعهد في مجال بناء القيادات الشابة في المنتدى الثاني للشباب في المنطقة العربية

شارك الأستاذ عبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان وعضوة هيئته العلمية الدكتورة حفيظة شقير كضيفي شرف مع ثلة من المؤثرين العرب والفاعلين في مجتمعاتهم ممن لهم إسهامات في نشر المعرفة لخدمة الشباب خلال جلسة حوار مفتوحة مع الشباب المشارك في منتدى الشباب في المنطقة العربية في نسخته الثانية الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية في تونس من 20 إلى 22 أوت 2019 تحت شعار "المعرفة في خدمة الشباب". وخلال مداخلته، استعرض الأستاذ عبد الباسط بن حسن مسيرة المعهد في نشر ثقافة حقوق الإنسان مستحضرا نموذج اصلاح التعليم في تونس كنموذج لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار سعيا إلى تكريس مدرسة تركز على مقومات المواطنة والمساواة. وتطرّق أيضا إلى عمل المعهد على إدماج مفاهيم الصحة الانجابية والجنسية في المدرسة التونسية. كما أكّدت الدكتورة حفيظة شقير على مزيد السعي لتكريس قيم المساواة ليس أمام القانون فحسب بل أيضا ترسيخ فكرة المساواة في القانون.

اللجنة الدولية رفيعة المستوى للأمم المتحدة حول مستقبل التربية تختار رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان عضوا فيها

المعهد يساهم في إعداد برنامج المنتدى السنوي الدولي الحادي عشر الذي تنظمه لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية الشريكة لليونسكو

شارك المعهد العربي لحقوق الإنسان في إعداد المنتدى السنوي الدولي الحادي عشر الذي تنظمه لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية الشريكة لليونسكو في شهر ديسمبر 2019 حول اللاعدالة وعدم المساواة. للتذكير المعهد هو عضو ممثل للمنطقة العربية في هذه اللجنة.

NGO liaison commitee UNESCO
international conference

اتفاقيات وشراكات جديدة سنة 2019:

شراكة مع وزارة العدل بالمملكة المغربية

وقع المعهد العربي لحقوق الانسان يوم 24 افريل 2019 بالمملكة المغربية اتفاقية شراكة وتعاون مع وزارة العدل المغربية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى نشر ثقافة حقوق الانسان والنهوض بها في المنطقة العربية وإلى إثراء التفكير والنقاش حول اهم الإشكالات الحقوقية المرتبطة بالعالم العربي ومن بينها دولة القانون واستقلال القضاء وشروط المحاكمة العادلة.

شراكة مع نقابة المحامين السودانية

تمّ توقيع اتفاقية شراكة بين المعهد العربي ونقابة المحامين السودانيين يوم 18 مارس 2019 بمقر المعهد وذلك لتعزيز التعاون بينهما وتمكين أعضاء النقابة والمنخرطين فيها من محامين ومحاميات في السودان من الاستفادة من برامج المعهد التوعوية والتدريبية بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المحامين.

شراكة مع جمعية إبصار

وقّع المعهد العربي لحقوق الإنسان اتفاقية شراكة مع جمعية إبصار يوم الجمعة 11-10-2019. وتهدف الاتفاقية إلى دعم ومناصرة حقوق ذوي الإعاقة البصرية وتمكينهم من حقهم في النفاذ الى المعلومة وذلك عبر تيسير ومواكبة كل مواقع المعرفة الورقية والرقمية مع خصوصية الاعاقة البصرية وذلك عبر تحويل المنشورات وأهمها مؤلفات المعهد الى تقنية البرايل وتقنية الشاشة الرقمية. اتفاقية من شأنها أن تسهل على حاملي الاعاقة البصرية خاصة والأشخاص ذوي الإعاقة عامة الوصول الى المعلومات وتضمن لهم تطويع مهاراتهم عبر تكنولوجيا تتماشى وخصوصياتهم.

شراكة مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية

تمّ توقيع اتفاقية شراكة بين المؤسستين يوم 26 أفريل 2019 وذلك توطيد التعاون بينهما من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق النساء وتمكين إطارات الاتحاد والمستفيدين والمستفيدات من أنشطته من الإلمام بقيم حقوق الإنسان الكونية كيفية تفعيلها وحمايتها.

شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية

تم يوم 18 جوان 2019 إمضاء اتفاقية شراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي والمعهد العربي لحقوق الانسان ممثلا في رئيسه أ.عبد الباسط بن حسن بحضور ممثل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس أ.مازن أبوشنب بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية بتونس العاصمة.

وتهدف هذه الاتفاقية الى تطوير آليات التعاون الثنائي في مجال حماية حقوق الفئات الهشّة وذلك عبر دعم قدرات إطارات وأعوان الوزارة باعتماد التخطيط والبرمجة المبنيين على مقاربة حقوق الانسان. كما ستمكن الاتفاقية، اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس من الانتفاع بالخدمات الاجتماعية والاستفادة من المؤسسات التابعة للوزارة حسب الإمكانات المتاحة.

شراكة مع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقليبية

وقّع رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان ومديرة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقليبية مساء الأربعاء 06 نوفمبر 2019 اتفاقيه تعاون وشراكة تهدف إلى تنمية قدرات الطلبة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة وذلك بحضور طلبة المعهد وأساتذته ووالية نابل ورئيس المجلس البلدي بقليبية إضافة إلى الرئيس المدير العام لشركة**Aetech** .

المعهد في الإعلام وعلى قنوات الاتصال الحديثة:

واصل المعهد استخدام أدوات التواصل المتنوعة للتعريف ببرامجه ومنتجاته من خلال:

- تطوير وتحيين الموقع الإلكتروني ليكون فضاء للتعريف بالمعهد وأداة للتربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها،
- التواجد النشط والفعال على شبكات التواصل الاجتماعي وتطوير المنتجات السمعية البصرية،

Arab Institute for Human Rights

المعهد العربي لحقوق الإنسان

حساباتنا على شبكات التواصل الاجتماعي في أرقام

سنة 2019

- **زيادة 6000 متابع ومتابعة على الفيسبوك**

- ارتفاع عدد المتابعين على تويتر بنسبة 20%
- تفعيل حساب لينكدإن
- إحداث حساب على انستغرام

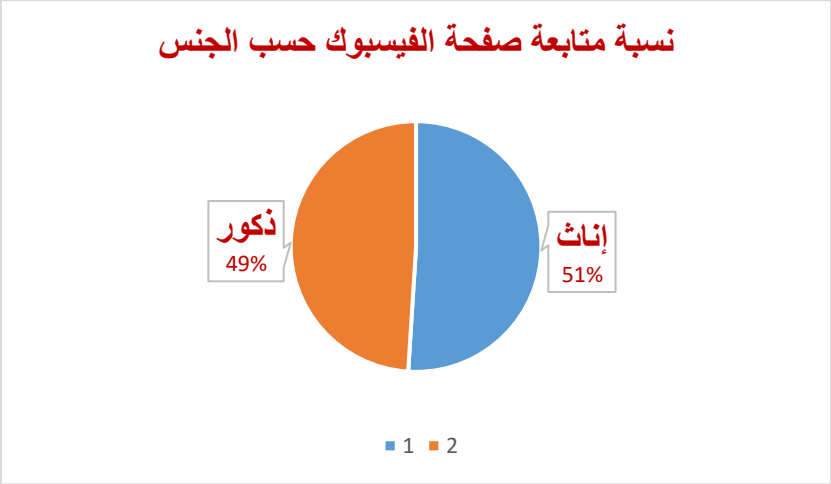

المتابعون حسب الجنس

41 % إناث

59 % ذكور

صفحة الفايسبوك

18,000متابعا

140,000 تفاعلا

أكثر من 500 محتوى وقصة تم نشرها ومشاركتها

حساب التويتر

قرابة 1000 متابعا

أكثر من 3 300 تفاعلا شهريا مع تغريدات المعهد

- فتح مجالات للشراكة مع في مجالات حقوق تغطيتهم لأنشطة المعهد بشكل عام إضافة المنابر الإعلامية والإقليمية والدولية.

مختلف وسائل الإعلام وتدريبهم الإنسان ممّا أدى إلى تكثيف وبرامجه ولقضايا حقوق الإنسان لتخصيص حضور للمعهد في المسموعة والمرئية الوطنية

أكثر من 40 وسيلة إعلامية تلفزية وإذاعية وصحيفة ورقية وإلكترونية غطّت

نسبة التغطية حسب وسائل الإعلام

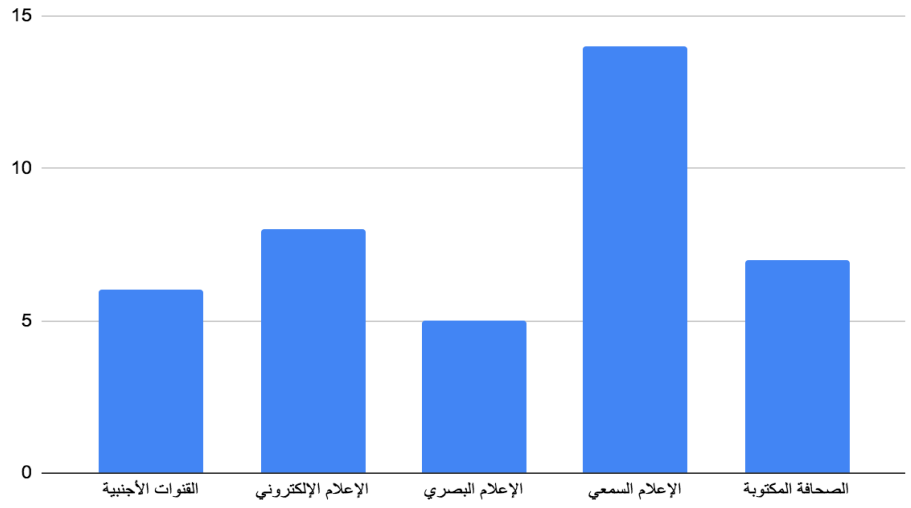

نسبة التغطية حسب المواضيع

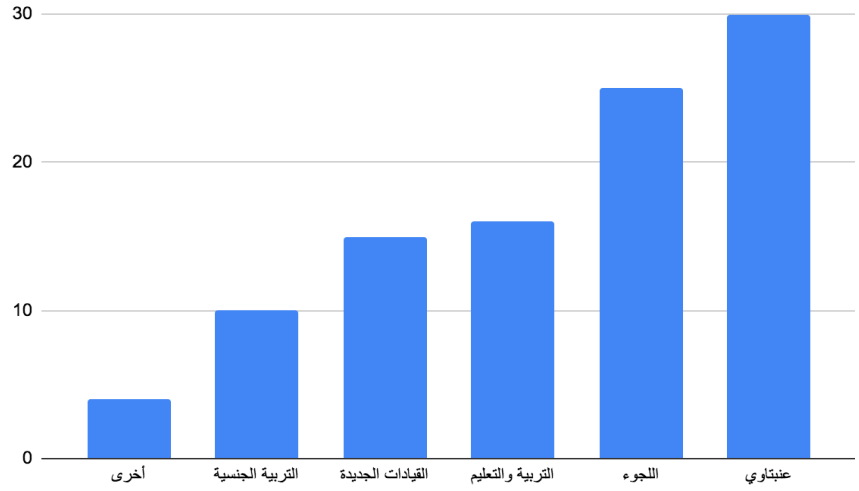

في إطار سعي المعهد المتواصل لتطوير استعمال أدوات الاتصال المتنوعة بهدف إيصال ثقافة حقوق الإنسان إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين، كثف المعهد جهوده من أجل إنشاء إذاعة متخصصة في مجال حقوق الإنسان والمواطنة تقرّب ثقافة حقوق الإنسان إلى الرأي العام في تونس وفي المنطقة العربية وتمكّن أصحاب الحقوق من إعلاء صوتهم والمشاركة بآرائهم وتصوراتهم من أجل تعزيز إعمال حقوق الإنسان. كما تمكّن الإذاعة من أن تكون فضاء لتبادل التجارب وأفضل الممارسات بين الفاعلين في الفضاء المدني في مجال نشر حقوق الإنسان وحمايتها.

وتهدف الإذاعة إلى إثراء المشهد الإعلامي العربي والمساهمة في تقديم محتوى فريد يعمل على:

- نشر المبادئ والقيم الكونية لحقوق الإنسان،
- نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي في المجتمع ونبذ العنف واحترام الكرامة والحريات والاختلافات والدعوة إلى المساواة وعدم التمييز،
- دمج مشاركة الشباب والفئات المهمشة في العمل المدني وتمكينهم من التأثير على مجتمعهم والتعبير عن أصواتهم،
- كسر الحاجز المادي والثقافي والنفسي بين الفئات المهمشة وثقافة حقوق الإنسان من جهة وبين الفئات المهمشة والمجتمع المدني من ناحية أخرى.

النتائج التي تحققت خلال المدّة التي يغطيها التقرير:

- في إطار الشراكة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر:
  - تهيئة جزء من مقر المعهد العربي لحقوق الإنسان لإنشاء ستوديو للبث والتسجيل الإذاعي والتلفزي.

- في إطار شراكته مع مكتب تونس لمؤسسة كونراد أديناور خلال سنتي 2018 و2019 تمكّن المعهد العربي من:

- تكوين 70 من الشباب بين 18 و30 سنة من الإناث والذكور تمّ اختيارهم من الأحياء والمناطق في البلاد التي تعيش تهميشا وإقصاء حول قضايا حقوق الإنسان والمواطنة والأمن الإنساني ومشاركة الشباب في إعمالهما.
- اختيار فريق مصغّر من 20 شابا وشابة من الذين شاركوا في سلسلة التدريبات الأولى لتمكينه في إطار تدريبات متقدمة وعملية من استعمال التكنولوجيا الحديثة وتقنيات إعداد وتنشيط برامج إذاعية وتسيير راديو واب وذلك بغاية إعدادهم للمشاركة في تنشيط وبرمجة "إذاعة السيدة لحقوق الإنسان والمواطنة" التي يعمل المعهد العربي لحقوق الإنسان على إنشاءها في مقرّه بدار السيدة.
- توفير جزء هام من المعدّات والأجهزة الفنية الخاصة بتشغيل إذاعة السيدة وإنشاء موقع على الواب مخصص لها.
- تمكين نفس فريق ال 20 شابا وشابة من تدريبات متطورة عملية على الموقع في استوديو إذاعة السيدة بالمعهد وفي مقر "راديو 6" وذلك من أجل تطوير برامج إذاعية حول مواضيع حقوق الإنسان وتسجيلها لاستغلالها عند انطلاق بث الإذاعة.

- كما بادر المعهد بإعداد ملف لطلب رخصة بث عبر الأثير من هيئة الاتصال السمعي البصري تغطي ولاية تونس الكبرى ونحن بصدد انتظار الردّ الذي تأخر نتيجة انشغال الهيئة بمراقبة الحملة الرئاسية والتشريعية في الإعلام السمعي البصري.

دار السيدة مشروع متواصل للحياة:

يهدف في المعهد العربي لحقوق الإنسان ومن خلال فضاء "دار السيدة" الذي يريده فضاء متاحا ومفتوحا للمنظمات والمؤسسات والأطفال والشباب لممارسة المواطنة، إلى وضع حقوق الإنسان في قلب المجتمعات وجعلها أداة للتغيير على مستوى العقليات والسلوكيات وتطوير قدرة الأفراد على التأثير في السياسات وفي صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتمكين أوسع الفئات الاجتماعية من الوصول إلى ثقافة حقوق الإنسان واستعمال الأدوات الحقوقية لتنمية مجتمعاتهم ومواجهة آليات الإقصاء والتهميش.
إضافة لذلك يسعى المعهد من خلال إقامة هذه الفضاءات إلى تطوير منهجيات مبدعة لنشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق وإنتاج بيداغوجيا جديدة قادرة على تمكين الناس لمواجهة الإقصاء والتهميش وتحقيق الإدماج وضمان الكرامة.
وقد واصلت "دار السيدة" في احتضان أنشطة المعهد خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتنظيم دورات تدريبية وأنشطة ثقافية موجهة إلى أعضاء المنظمات غير الحكومية والشباب والأطفال إضافة إلى المربين

والإعلاميين.

فتمّ تنفيذ عدة برامج وأنشطة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لفائدة مختلف الفئات. وتتمحور هذه الأنشطة أساسا حول: – التدريب والتمكين في مجال حقوق الإنسان من أجل تعديل الاتجاهات والسلوك والتأثير في السياسات – اللقاءات الحوارية قصد تعزيز الوعي بالحقوق وترسيخ قيم المواطنة – الأنشطة التوعوية بغرض تطوير مهارات قيادية شبابية ومجتمعية فاعلة في محيطها– تقديم المساعدة والاستشارة القانونية من قبل جمعيات حقوقية مختصة للتفاعل مع القضايا الخاصة بحقوق الإنسان – الأنشطة الفنية الإبداعية عبر تنظيم عروض وورشات رسم ومسرح وعروض سينمائية وذلك قصد تنويع الأدوات التثقيفية –الزيارات الميدانية للأندية والفضاءات التربوية ودور الشباب بهدف إتاحة المعلومات وتبادل الخبرات – تجميع وإتاحة المعرفة بقضايا التربية على حقوق الإنسان وبالقضايا ذات الصلة بالمجتمع المدني والتحولات الديمقراطية في البلدان العربية من خلال إتاحة مركز الموارد المتخصص في مجال علوم المعلومات والاتصال حول التربية على حقوق الإنسان إلى روّاد فضاء دار السيدة من مختصين وطلبة وجامعيين وباحثين وعاملين في مجال حقوق الإنسان.

نوادي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة: سنة بعد تهيئة وانطلاق أنشطة "فضاء المواطنة"

واصل المعهد اشتغاله على أنشطة نوادي المواطنة وحقوق الإنسان في المناطق والأحياء الشعبية القريبة من مقره حيث تمكّن من تهيئة فضاء "أدواش البلدية" المجاور لـ"دار السيدة" ليتحوّل إلى **"فضاء المواطنة"** وذلك بفضل دعم مشترك من بلدية تونس والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الشؤون الثقافية لتنطلق أنشطة هذا الفضاء يوم السبت 17 نوفمبر 2018 الموافق للعيد الوطني للشجرة.

ويهدف المعهد من تهيئة هذا المكان إلى جعله فضاء مخصصا لأنشطة النوادي التربوية والثقافية المتنوعة والحاملة لقيم المواطنة الموجهة للأطفال واليافعين والشباب من الأحياء الشعبية المجاورة للمعهد ولتفعيل برامج تهدف إلى إدماج اللاجئين في المجتمع التونسي الحاضن لهم. كما يعمل المعهد حاليا على إقامة عدد من الشراكات (وزارة التربية، وزارة التكوين المهني والتشغيل، وزارة المرأة والأسرة...) من أجل تطوير برامج للأطفال والشباب المتسربين من المدارس ولغير المتمدرسين لإعادة إدراجهم في النظام التربوي أو

خلق فرص لهم للتكوين في مهن مواطنية جديدة بهدف إدماجهم في سوق الشغل وتمكينهم من العيش بكرامة ووقايتهم من خطر الانحراف والتطرف.

نوادي فضاء المواطنة بعد سنة من تهيئته: 150 طفلا ويافعا من الجنسين يشاركون في أنشطتها بشكل أسبوعي قار

النادي	المحتوى التربوي والتثقيفي	أهدافه
نادي اللغات	قراءة وتحليل نصوص ذات طابع إنساني وتعريفي بحقوق الإنسان. تخصيص مساحة للتعبير عن النفس إما عن طريق الكتابة أو التعبير الشفوي. مطالعة بعض القصص المتوفرة بالفضاء وخاصة منها التي تتضمن كل ما يهم القيم الإنسانية.	تعلم اللغات والتمكن من القراءة والكتابة والتعبير عن النفس. تحليل المسائل المتعلقة بكل ما يخص مفهوم الحريات وأسسها. التربية على المواطنة عن طريق دراسة وضعيات تتمحور حول الطابع الحقوقي خاصة منها حقوق الطفل. –المشاركة في اخذ الكلمة و بالتالي تعزيز الثقة في النفس.
نادي الرسم و البراعة اليدوية	–التعبير عن الحياة اليومية للمواطن ودوره في المجتمع عن طريق الرسم مثال: الانتخابات والحق في التعبير والحق في العيش الكريم. –تجسيد الأفكار وتحويلها إلى لوحة أو قطعة فنية تترجم أفكار الشاب وتنمي خياله.	–الترفيه الهادف. –تعلم التفاعل الاجتماعي وذلك عند العمل ضمن مجموعات صغيرة. –التعبير عن المشاعر والاسترخاء. –تعزيز الثقة بالنفس لدى الأطفال عندما يرى انجازاته وأعماله البسيطة نالت إعجاب زملاءه.

نادي المطالعة والمسرح	–تحديد موضوع يهم معجم حقوق الإنسان وتجسيده في شكل حوارات بناءة تنقد الواقع وتمثله. –التفكير في أهم المشاغل التي يعيشها المواطن و ترجمتها إلى سيناريو محكم.	–المشاركة في العمل الجماعي وبناء الثقة في المواقف. –احترام قواعد العمل الجماعي وضبط النفس. –التعرف إلى مواطن القوة في إمكانيات الشباب ووضعها في خدمة المجموعة. –تقوية الذاكرة و التعود على التعبير في الفضاءات العامة.

الملامح الكبرى لتوجهات عمل المعهد لسنة 2020

سيواصل المعهد خلال سنة 2020 الاستفادة من الفرص المتاحة واستشراف التدخلات الممكنة لمواجهة التحديات وتحقيق التميز من خلال برامجه ومبادراته ومساهماته دوليا وإقليميا ووطنيا.

كما سيعمل المعهد العربي لحقوق الإنسان على استكشاف آفاق جديدة خاصة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة لتدعيم أدائه على الصعيد العلمي والمنهجي والتواصلي وتثبيت أثره الميداني.

كما سيسعى المعهد إلى تعزيز قدرته على التكيف مع المتغيرات والتحديات الجديدة التي تعيشها المنطقة والعالم من أجل الاستجابة السريعة والفعالة للاحتياجات والمتطلبات الخاصة بمجال عمله. وسيستمر في لعب دوره كمؤسسة إقليمية قادرة على التدخل النوعي والمبتكر والمستدام في مجالات إنتاج المعرفة والمدافعة وتنمية القدرات وبناء التحالفات واستعمال التكنولوجيات الحديثة للتواصل للتأثير في السياسات من أجل حماية أفضل لحقوق الإنسان وتعزيز قيم الكرامة والمساواة والعدالة والحرية.

إلى جانب ذلك سيواصل المعهد جهوده من أجل متابعة ما حققه من نتائج للبرامج التي نفذها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتعزيزها وللبحث عن سبل وموارد جديدة قادرة على تحقيق استدامة برامجه وتحقيق أهدافه التي رسمها في خطته الاستراتيجية الحالية.

وأخيرا سيشرع المعهد ابتداء من السنة القادمة في الاستعداد للتفكير في خطته المستقبلية 2021-2024 وإطلاق المشاورات مع شركائه حول محاورها وتوجهاتها الاستراتيجية.

انتهى